

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٧١

الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد ندونغ مبا	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدم
	الكويت	السيد البناي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/157).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1905534 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦)

و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨)

(S/2019/157)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية

إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو السيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/244

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧)

و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيلاني.

السيدة غيلاني (تكلمت بالإنكليزية): أقدم هذا التقرير

المستكمل اليوم بالنيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك.

قبل أسبوعين، وصلتنا لمحة عن الحياة التي يعيشها حوالي

٤١ ٠٠٠ من النازحين السوريين، ومعظمهم من النساء

والأطفال، في الركبان بالقرب من الحدود السورية - الأردنية.

وما شهده زملاؤنا حالة إنسانية متردية - أناس يكافحون من

أجل البقاء في مواجهة الجوع والافتقار إلى أبسط الضروريات.

لقد كانت القافلة التي انطلقت في وقت مبكر من هذا الشهر

هي الأكبر والأعقد من نوعها التي تسيرها الأمم المتحدة والهللال

الأحمر العربي السوري منذ بداية الأزمة، قبل ثماني سنوات تقريباً.

استمرت المهمة ١٠ أيام وشاركت فيها ١٣٣ شاحنة محملة

بالمساعدات الإنسانية الأساسية واللقاحات والمواد اللوجستية.

كانت المساعدة المقدمة بالغة الأهمية وستنقذ الأرواح.

بيد أن خطورة الحالة بالنسبة للمدنيين في الركبان تعني أن

استمرار وصول المساعدات الإنسانية أمر ضروري للمضي قدماً.

فمن المتوقع ألا تدوم الإمدادات الغذائية، على سبيل المثال، إلا

٣٠ يوماً فقط. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي لهذه القافلة

الأخيرة هو تقديم المساعدة الإنسانية الفورية، فقد أجزت الفرق

أيضاً دراسات استقصائية عن نوايا الأشخاص النازحين وذلك

لإثراء المناقشات بشأن التوصل إلى حلول دائمة. وقد أعربت

أغلبية ساحقة منهم - نحو ٩٥ في المائة من النازحين - عن

رغبتهم في مغادرة المخيم، في حين أن أكثر من ٨٠ في المائة

منهم يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

بيد أن جميع من التمس رأيهم، بغض النظر عن السمات

أو الانتساب القبلي، لديهم شواغل مستمرة تتعلق بالحالة في

الوجهة النهائية - الافتقار إلى الوثائق المدنية، وشواغل بشأن

إمكانية وصولهم إلى ممتلكاتهم، والشواغل المتصلة بالسلامة

والأمن، لا سيما الخوف من الاعتقال والتجنيد العسكري -

وطلبوا معلومات وضمانات بشأن جميع هذه المسائل.

وفي ١٦ شباط/فبراير، صدر بيان عن لجان التنسيق المشتركة

لإعادة اللاجئين السوريين التابعة للاتحاد الروسي والجمهورية

بشكل أساسي إلى التعرض لعوامل الجو والافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أثناء الرحلة باتجاه الشمال.

ويجري توسيع نطاق جهود الاستجابة في مخيم الهول وهجين والمناطق المحيطة بهما، على الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، وصلت إلى هجين، في ١٥ شباط/فبراير، قافلة الهلال الأحمر العربي السوري المؤلفة من ست شاحنات محملة بالإمدادات المقدمة من الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووُزعت المعونة على نحو ٥٠٠٠ شخص. وفي أواخر الأسبوع الماضي، أنجزت الأمم المتحدة وشركاؤها أيضاً عمليات توزيع الأغذية على ١٥ من البلدات والعشوائيات في الجزء الشرقي من محافظة دير الزور.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الأمم المتحدة مركز عبور في صور، الواقعة في منتصف المسافة بين هجين والهول، لاستقبال الأشخاص خلال رحلة العبور. بيد أن الوصول إلى مواقع الفرز الواقعة خارج هجين مباشرة ما زال متعذراً على المنظمات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تشمل الشواغل المتعلقة بالحماية القيود المفروضة على حرية التنقل، إذ يفضل العديد من الوافدين إلى مخيم الهول الانتقال إلى مواقع أخرى، لأسباب تُعزى في معظم الحالات إلى الرغبة في التواصل مع أفراد الأسرة أو الأصدقاء في محافظة دير الزور.

وفي جميع أنحاء شمال غربي سورية، لا يزال ما يُقدَّر بـ ٢,٧ مليون من الرجال والنساء والأطفال بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهناك نحو ٤٠ في المائة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، في حين يعتمد مليوناً نسمة على المياه المنقولة بالشاحنات في معظم ما يحصلون عليه من مياه نظيفة إن لم يكن جميعها. وفي كل شهر، تصل مساعدة حاسمة الأهمية إلى حوالي ١,٧ مليون سوري من خلال عمليات عبور الحدود من تركيا. لذا فإن كفالة استمرار وصول المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية.

العربية السورية فيما يتعلق بفتح ممرات إنسانية من قرية الركبان. ولم تشارك الأمم المتحدة في فتح الممرات الإنسانية، عدا تقديم الإمدادات إلى الهلال الأحمر العربي السوري للمساعدة الفورية المقدمة إلى الذين قرروا المغادرة عبر ممرات الإجلاء.

وتُرحب الأمم المتحدة بجميع الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة الناس الذين تقطعت بهم السبل في الركبان وتحديد الحلول الدائمة. غير أن هذه الجهود بحاجة إلى ضمان أن تكون أي عمليات عودة أو إعادة توطين عملية طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة، وأن تلتزم بالمعايير الأساسية للحماية التي تتفق مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والحوار جارٍ مع المجتمعات المحلية في الركبان والاتحاد الروسي والسلطات السورية وغيرهم لضمان أن يكون الحال كذلك في أي عملية انتقال.

ولا تزال الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء حماية المدنيين الذين لا يزالون في آخر المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جنوب شرقي محافظة دير الزور، وأولئك الذين تمكنوا من الفرار من القتال. منذ أواخر العام الماضي، فرَّ أكثر من ٣٧٠٠٠ شخص من هجين إلى مخيم الهول في محافظة الحسكة، على بُعد حوالي ٣٠٠ كيلومتر إلى الشمال من هجين. إن ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع السكان في مخيم الهول الآن هم من النساء والأطفال دون سن الخامسة. ومن المتوقع وصول آلاف الأشخاص الإضافيين إلى مخيم الهول في الأيام والأسابيع المقبلة.

ويُبلغ عن ظروف قاسية للغاية على طول الطريق المؤدي إلى الشمال، بما في ذلك درجات الحرارة المنخفضة والافتقار إلى الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية. إن ما لا يقل عن ٧٥ شخصاً، ثلثاهم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة، قد لقوا حتفهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إما أثناء العبور أو بعد فترة وجيزة من الوصول إلى مخيم الهول، ويُعزى ذلك

وأكرر اليوم أن خطر التصعيد العسكري والعواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لا يزال قائماً. ولذلك فمن الأهمية بمكان الحفاظ على الاتفاق الروسي - التركي المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ولا تزال هناك مستويات كبيرة جداً من الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وفي هذا العام، تشير التقديرات إلى أن ١١,٧ مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وتوصل الأمم المتحدة وشركاؤها المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى ملايين الأشخاص كل شهر في جميع أنحاء سورية. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا بفضل الدعم السخي من المانحين الدوليين. فقد تمت المساهمة بأكثر من ٥ بلايين دولار في خطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٨ - وهذا قدر هائل من المال أنقذ حياة الملايين من الناس وأعطاهم الأمل.

ونودّ أن نغتتم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع الحكومات التي دعمت نداءنا خلال العام الماضي، ولنحث الدول الأعضاء على كفالة تمويل العمليات الإنسانية في سورية والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين في عام ٢٠١٩. وسيكون المؤتمر الذي سيعقد في بروكسل في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس مؤشراً حاسماً في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني في سورية، وهم: الكويت، وألمانيا، وبلجيكا.

وحتى الآن، لم تفد التقارير بأن توسع مناطق نفوذ "هيئة تحرير الشام" مؤخرًا قد أدى إلى تغيير كبير في مستوى وصول المساعدات الإنسانية. وترصد الأمم المتحدة وشركاؤها الحالة عن كثب لضمان احترام العمل الإنساني المستقل والمحايد والنزيه. وهناك عدد من التدابير المعمول بها للتخفيف من مخاطر تحويل وجهة عمليات تقديم المعونة أو التدخل فيها، بما في ذلك إجراء عمليات الفحص والتدقيق للشركاء المنفذين، ورصد عمليات التوزيع، ونُظّم تتبع السلع الأساسية، وتيسير استقاء آراء المجتمعات المحلية المتضررة، ومواصلة التواصل مع جميع أطراف النزاع من أجل التصدي للتحديات التشغيلية عند ظهورها.

وكثيراً ما قدمنا إلى المجلس تقارير عن محنة المدنيين في إدلب والمناطق المحيطة بها في شمال غرب سورية، الذين ليس لديهم بكل بساطة أي مكان آخر للفرار إذا ما حدث هناك توغل عسكري كامل النطاق في المنطقة. وعلى الرغم من أن الاتفاق المبرم في أيلول/سبتمبر من العام الماضي بين تركيا وروسيا، الذي أنشأ منطقة منزوعة السلاح قد أبعث شبح التصعيد العسكري الفوري، فإن الأسابيع القليلة الأخيرة قد شهدت زيادة في القتال، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين. وتفيد التقارير بأن ما يصل إلى ٣٦ ٠٠٠ شخص قد سُردوا نتيجة القصف المكثف، نزح الكثيرون منهم شمالاً وأصبحوا الآن يقيمون في المخيمات على الحدود مع تركيا.

وكما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأسبوع الماضي:

"نعيش أعداد كبيرة من المدنيين، بمن فيهم مئات الآلاف من النازحين في إدلب وشمال حلب، حياة لا تطاق. فهم محاصرون بين تصاعد أعمال القتال والقصف من جهة، ومُجبرون من جهة أخرى على العيش تحت الحكم المتطرف لتنظيم "هيئة تحرير الشام" وغيره من تنظيمات المقاتلين المتطرفين الذين يقومون بانتظام بعمليات الاغتيال والاختطاف والاحتجاز التعسفي."

إيجاد حل دائم من خلال الجهود والترتيبات الجماعية، بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة.

بيد أن جهود إعادة التوطين تلك يجب أن تدعم المبادئ الأساسية. ويجب أن تكون جميع عمليات النقل أو العودة طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة وأن تتم وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير الحماية الأساسية. ويجب أن يتمكن الناس من الانتقال إلى المكان الذي يختارونه. ويجب منح العاملين في المجال الإنساني في الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى السكان قبل المغادرة، وأثناء التنقل، وبعد الانتقال من أجل توفير الدعم الحماية وتقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة. ويجب حماية وحدة الأسرة ويجب أن يحظى الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحماية خاصة خلال جميع مراحل الانتقال. ويعد وصول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل منتظم وحر وغير مقيد إلى العائدين عنصرا أساسيا في إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا والعائدين طوعا وتنفيذها بنجاح.

ولا نزال نحث جميع الأطراف على إتاحة وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية بصورة عادية وآمنة ومستمرة ودون شروط. ويجب على أطراف النزاع السماح للمجتمع الإنساني بتوفير الحماية والمساعدة على أساس الاحتياجات، بما في ذلك الاحتياجات الجنسانية، بطريقة محايدة وغير تمييزية. وفي أغلب الأحيان، لا تزال القيود ذات الطابع البيروقراطي أو الأمني، التي تفرضها جميع الأطراف، قائمة. وفي كثير من الأحيان، تكون الأمم المتحدة غير قادرة على الوصول إلى السكان المحتاجين. ويؤثر ذلك بدرجة كبيرة على وصول الأمم المتحدة إلى المناطق التي ترتفع فيها الاحتياجات، ولا سيما خلال أشهر الشتاء الحالية.

وتابع عن كذب الحالة في شمال سورية، ولا سيما في محافظة إدلب، حيث يوجد ٣ ملايين من المدنيين - نصفهم

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية القيمة. والشكر موصول، من خلالها، لجميع موظفي المساعدة الإنسانية والطبية في جميع أنحاء سورية على ما أبدوه من شجاعة وما بذلوه من جهود دؤوبة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في سورية. لقد تواجدوا هناك لمدة ثماني سنوات، منذ بداية النزاع، ويواصلون تقديم المساعدة المنقذة للحياة، بما في ذلك مؤخرا من خلال قافلة المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ٤٠.٠٠٠ من النازحين داخليا في مخيم الركبان.

لقد تدهورت حالة النازحين داخليا في مخيم الركبان بشكل أكبر على مدى أشهر الشتاء. وقد فرض ذلك ضغطا خاصا على السكان الضعفاء في المخيم، والغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال. وبعد أشهر من التأخير غير المبرر، حصلت الأمم المتحدة في مطلع شباط/فبراير أخيرا على الضوء الأخضر لنشر قافلة مشتركة بين الوكالات تضم ١٣٣ شاحنة، جنبا إلى جنب مع الهلال الأحمر العربي السوري. وقام العاملون في المجال الإنساني بتوزيع إمدادات الغذاء والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تشتد الحاجة إليها، وقدموا المواد اللازمة لمواجهة فصل الشتاء. كما قاموا بحملة التطعيم لحوالي ٧.٠٠٠ طفل. وأخيرا، قاموا بإجراء دراسة استقصائية لنوايا سكان المخيم من أجل استكشاف حل دائم للحالة الإنسانية المتردية في الركبان.

واستنادا إلى نتائج الدراسة الاستقصائية، فإن الأغلبية الساحقة من السكان يرغبون في مغادرة المخيم والعديد منهم يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية، إلا أنهم أعربوا عن شواغل تتصل بالأمن والسلامة، فضلا عن شواغل بشأن الافتقار إلى الوثائق المدنية وإزاء الوصول إلى ممتلكاتهم أو سكنهم. والواقع أنه في حين كانت القافلة خطوة تشتد الحاجة إليها، وأن إيصال المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة بشكل منتظم ومستمر إلى الركبان لا تزال ضرورية في الأجل القصير، لا بد من

جميع الجهود لإتاحة وصول المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية.

ولا يزال الآلاف من الرجال والنساء والأطفال السوريين يتعرضون للاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ونحيط علما بالإفراج مؤخرا عن عدد من المحتجزين والسجناء. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود، وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى مواصلة العمل بشأن تلك المسألة الهامة، لإحراز تقدم محدد وملحوس. وندين الاستخدام المبلغ عنه للتعذيب والعنف الجنسي ضد الرجال والنساء والأطفال. ويجب أن يخضع مرتكبوها للمساءلة.

إن النزاع الدائر في سورية سيدخل قريبا عامه الثامن. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية، سواء داخل البلد أو في المنطقة، مرتفعة للغاية. وداخل الأراضي السورية، لا يزال حوالي ١٢ مليون شخص - قرابة نصفهم من الأطفال - بحاجة إلى مساعدة إنسانية، بدءا من المخصصات الغذائية والعلاج الطبي إلى الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحماية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الطفل، والحماية من العنف القائم على أساس نوع الجنس والإجراءات المتعلقة بالألغام. وتواصل الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة وشركائها الوصول إلى أكثر من ٣ ملايين شخص شهريا، سواء من داخل الأراضي السورية أو من خلال الآلية العابرة للحدود، حسب التكليف الصادر عن مجلس الأمن. وهناك ٧٠٠.٠٠٠ شخص منهم - معظمهم نازحون - في أمس الحاجة إلى تلقي المساعدة المنقذة للحياة.

وسيتيح لنا مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي سيعقد في بروكسل في منتصف آذار/مارس أن نحدد تركيزنا على محنة السكان المتضررين من النزاع السوري، فضلا عن اللاجئين السوريين في المنطقة، وتحديد التزامنا باحتياجاتهم الإنسانية وتقديم الدعم الملحوس لها.

من النازحين داخليا. وبعد فترة من الهدوء النسبي، أسفرت الموجة الأخيرة من الحوادث العنيفة عن وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين. وقد كان لمذكرة تفاهم وقف إطلاق النار الروسية - التركية دورا هاما في منع العواقب الكارثية التي من شأنها أن تنجم عن أي هجوم عسكري.

ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة في التنفيذ الكامل للاتفاق، حيث إن الحالة في إدلب لا تزال هشة بصفة خاصة. كما ندعو إلى وقف الأعمال العدائية على نطاق البلد، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى كفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، على النحو المنصوص عليه بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على سبيل الأولوية. كما ندين بقوة جميع الهجمات الموجهة ضد البنى التحتية المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات، فضلا عن الهجمات العشوائية على المناطق المكتظة بالسكان.

وبعد أسابيع من القتال العنيف في منطقة دير الزور، بدأ القتال ينحسر. وخلال الأسابيع الماضية، فر ٢٥.٠٠٠ شخص، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا - النساء والأطفال وكبار السن - من منطقة هجين للانتقال إلى مخيم الهول. وعلى طول الطريق البالغ طوله ٣٠٠ كيلومتر، واجهوا ظروفًا قاسية - درجات الحرارة الباردة والافتقار إلى الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية - وشواغل جدية فيما يتعلق بالحماية. ونشجب الخسائر في الأرواح بين من يقومون بهذه الرحلة نحو الشمال، ولا سيما العديد من الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار. إن الحالة في مخيم الهول مزرية؛ فالمخيم مكتظ وقد أنهكت قدراته جراء العديد من الوافدين الجدد، مما يزيد من عدد الأشخاص في المخيم إلى حوالي ٤٧.٠٠٠ شخص. ونرحب بإنشاء مركز للمرور العابر، في منتصف الطريق بين هجين والهول، لتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها إلى النازحين داخليا. ونؤيد

ونشيد بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تيسير وصول أكبر قافلة مساعدات إنسانية على الإطلاق في سورية خلال عملية التسليم الناجحة المشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري في ٦ فبراير/شباط، وهي القافلة التي سارت من دمشق إلى مخيم الركبان. كما تثنى الولايات المتحدة على شجاعة وإيثار وتفاني العاملين في المجال الإنساني الذين اضطلعوا ببسالة بتلك العملية لضمان إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى السوريين الذين هم في حاجة ماسة إليها. وبينما نجحت هذه القافلة في تحقيق هدفها المتمثل في توفير الدعم الفوري لسكان مخيم الركبان، فإن هذه المساعدة لن تكفي السكان إلا لمدة ٣٠ يوماً تقريباً. ولذلك، تحث الولايات المتحدة نظام الأسد والاتحاد الروسي على تيسير وصول قافلة إنسانية جديدة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى مخيم الركبان قبل نهاية آذار/مارس. ويمكن لنظام الأسد والاتحاد الروسي، إن توفرت لديهما الإرادة لذلك، كفالة تمكين الأمم المتحدة من إيصال المساعدة الإنسانية بصورة منتظمة ودون عوائق إلى مخيم الركبان ما دام هناك مدنيون ضعفاء في ذلك الموقع.

إن الولايات المتحدة لم ولن تعرقل أي مغادرة طوعية، وما فتئت تدعو منذ فترة طويلة إلى توفير حرية التنقل للنازحين داخليا في جميع أنحاء سورية. ولا نزال ثابتين في دعمنا للمغادرة بصورة آمنة وطوعية وكريمة واستنادا إلى قرارات مستنيرة من الركبان. وتصر الولايات المتحدة على تنسيق أي عملية لترتيب مغادرة السكان مع الأمم المتحدة وتجسيدها للمبادئ الإنسانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحيط الولايات المتحدة علماً بتقبل الأمم المتحدة لجميع الجهود التي من شأنها التخفيف من معاناة النازحين في الركبان، بما في ذلك مبادرة نقاط التفتيش الروسية، ما دامت تلك المبادرات تسمح بمغادرة آمنة وطوعية وكريمة وبناء على قرارات مستنيرة حقا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة التنسيق مع الأمم المتحدة وروسيا والشركاء الآخرين لوضع خطة

وسيوفر المؤتمر منتدى لمناقشة المسائل الإنسانية الأكثر أهمية، مثل كفالة إمكانية الوصول وتقديم المساعدات المنقذة للحياة وتوفير الحماية، وكذلك النهج اللازم اتباعها لضمان سبل العيش والقدرة على الصمود. وسيهدف أيضا إلى الحصول على تعهدات مالية جديدة لتلبية الاحتياجات في سورية والمنطقة. وندعو جميع المانحين المحتملين إلى المساهمة في تلبية تلك الاحتياجات.

إن الشعب السوري يستحق أن يعيش في سلام. والسلام، الذي يقوم على أسس قوية وشاملة للجميع، هو وحده الكفيل بكسر حلقة العنف. ولذلك، نحن بحاجة إلى المضي قدما بالعملية السياسية من خلال إيجاد تسوية سياسية حقيقية وشاملة للجميع وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. كما نواصل الدعوة إلى محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل المشاركون في مهمة الصياغة دعم الدور الهام الذي تضطلع به الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسورية. ومن دون التوصل إلى حل سياسي شامل وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ودون تحقيق المساءلة، لا يمكن إحلال السلام المستدام.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن في عمله من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ونتطلع إلى أول إحاطة إعلامية سيقدمها إلى المجلس يوم الخميس.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة غيلاني على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه لدعم الشعب السوري.

كما نشعر بالقلق إزاء الزيادة في عدد النازحين داخلياً الذين فروا من القبضة الأخيرة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، خلال محاولته التثبيت بسيطرته على أراض في حوض نهر الفرات الأوسط. ونشكر شركاءنا الذين يواصلون توفير المأوى الإضافي والرعاية الطبية والمساعدة الغذائية الحاسمة الأهمية لتلبية احتياجات النازحين داخلياً في أماكن مثل ناحية الهول وفي مختلف أنحاء شمال شرق سورية. كما نرحب بالإعلان الأخير الصادر عن رئيس الوزراء المهدي عن أن حكومة العراق مستعدة للمساعدة في تيسير إعادة المواطنين العراقيين الموجودين في سورية. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها في التحالف في جهود تحقيق الاستقرار في شمال شرق سورية لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن انهارت سيطرته على الأراضي.

ختاماً، فيما يتعلق بالحالة في إدلب، تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الزيادة الأخيرة في قصف النظام لمحافظة إدلب وهو ما أسفر عن سير زهاء ٢٠ ٠٠٠ شخص باتجاه الحدود التركية. وتكرر الولايات المتحدة دعوتها جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار الذي توسطت فيه تركيا وروسيا من أجل منع تصعيد النزاع بصورة خطيرة وتفادي وقوع كارثة إنسانية. ويمثل وقف إطلاق النار أمراً هاماً بصورة حيوية لحماية ثلاثة ملايين مدني وحماية حدود تركيا، حليفتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر السيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية المفيدة جداً، ونثني على العمل الممتاز لكافة الأفرقة المعنية في الاستجابة للحالة الإنسانية العاجلة في سورية. وأود أيضاً أن أشيد بالالتزام المشاركين في صياغة الوثائق المتعلقة بالملف الإنساني، على النحو الذي أعرب عنه ممثل بلجيكا قبل دقائق. فلنكن واضحين. إننا سنرتكب خطأ فادحاً في تحليلنا للموقف وخطأ سياسياً كبيراً إن افترضنا أن المأساة السورية

لعدم العودة الطوعية وبناء على قرار مستنير من الركبان، والتي تلي على أفضل وجه احتياجات السكان على المدى الطويل.

وتدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف، بما في ذلك روسيا ونظام الأسد، إلى ضمان الوفاء بالحد الأدنى من الشروط الخمسة التالية لدى المغادرة من الركبان. أولاً، ضمان تنسيق أي خطط مع الأمم المتحدة، والسماح للأمم المتحدة برصد حراك النازحين ومراقبته، وضمن توافق عمليات المغادرة مع المعايير الإنسانية. وثانياً، ضمان إمكانية حصول النازحين داخلياً على المعلومات المتعلقة بخيارات المغادرة المحتملة وعلى معلومات دقيقة عن الظروف، بما في ذلك الظروف الأمنية، في مكان عودتهم المفضل. وثالثاً، ضمان تقديم ضمانات ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ورابعاً، ضمان تقديم تفسير واضح لمتطلبات التجنيد العسكري الإجباري للنازحين داخلياً الذين يقررون المغادرة. وخامساً، ضمان تيسير وصول المساعدات الإنسانية باستمرار للسماح بوصول المساعدات إلى الذين لا يرغبون في مغادرة الركبان.

إن مخيم الركبان ليس سوى مثال واحد على الظروف الإنسانية القاسية والصعبة التي يواجهها الملايين في جميع أنحاء سورية. والنظام ملزم بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بتمكنين الأمم المتحدة وشركائها في التنفيذ من إيصال المساعدة الإنسانية فوراً ودون أي عوائق. ومن غير المقبول أن يستمر نظام الأسد في عرقلة وصول الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى إلى الغوطة الشرقية واليرموك ودرعا. وبينما لا يمكن للمدنيين التعويل على نظام الأسد وحلفائه لتمكين الأمم المتحدة من تقديم المعونة الإنسانية المستدامة دون عوائق إلى المناطق الخاضعة لسيطرته، فمن الواضح أن الظروف غير مواتية للعودة الطوعية والمستدامة وأن الوقت لم يحن بعد ليدعم المجتمع الدولي جهود إعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سورية في ظل عدم اتخاذ خطوات لا رجعة فيها للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

وقف إطلاق النار الذي تمكنا من التوصل إليه في أيلول/سبتمبر الماضي، ورصد تنفيذه بشكل سليم.

والأولوية الثانية هي ضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ وأود أن أذكر إحصائية بالغة الدلالة: وهي أنه من بين ٢٠٠ من طلبات الوصول التي قدمت إلى النظام السوري خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير لم يعتمد ويؤذن إلا لـ ٤٠ في المائة منها فقط. وعلى وجه الخصوص، ليس من المقبول أن يعرقل النظام الوصول إلى المناطق التي استعادها. ونكرر دعوتنا إلى الجهات الفاعلة التي لها تأثير على النظام بأن تضمن وصول المساعدة فوراً بأمان وبشكل كامل ودون عوائق وعلى نحو مستدام، إلى جميع أنحاء سورية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي.

ويجب احترام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في جميع المراحل، بدءاً من مرحلة التقييم المستقل للاحتياجات، إلى تنفيذ ورصد المشاريع الإنسانية، من أجل ضمان وصول المعونة إلى السكان المستهدفين على وجه الخصوص، والفئات الأكثر ضعفاً على سبيل الأولوية. وفي الركبان، نرحب بنشر قافلة الأمم المتحدة في أوائل شباط/فبراير، إلا أن الحالة لا تزال مقلقة للغاية، وتقتضي اتباع نهج ذي شقين. فمن جهة، لا بد من السماح للأمم المتحدة بأن تنشر بانتظام قوافل لتلبية احتياجات ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ من السكان في المخيم، الذين يعيشون في ظروف مروعة. ومن ناحية أخرى، تشير نتائج الدراسة الاستقصائية للأمم المتحدة بوضوح إلى أن ٩٥ في المائة من الأشخاص يرغبون في مغادرة المخيم. ويجب أن تكون عودة النازحين من الركبان طوعية وآمنة وكريمة، وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وبالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضاً أن نكفل حصول النازحين على جميع المعلومات اللازمة، بما في ذلك المعلومات عن الحالة الأمنية في المناطق التي يرغبون في العودة إليها، وإمكانية حصولهم على ممتلكاتهم، والخدمات

قد طويت صفحتها - لأنها ليست كذلك - إذ يدخل البلد عامه التاسع من النزاع ولا تزال مخاطر التصعيد حقيقية جداً ولا تزال الحالة الإنسانية كارثية. وفي منطقة إدلب تحديداً، تتزايد انتهاكات وقف إطلاق النار ولا يزال خطر وقوع كارثة إنسانية كبيراً، كما يتضح من نزوح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص في أقل من أسبوع واحد. ويتبادر إلى الذهن أيضاً حالة السكان المحاصرين في مخيم الباغوز، حيث فقد عدد كبير من الناس حياتهم أثناء محاولتهم مغادرة المنطقة وكذلك حالة ٤٧ ٠٠٠ شخص يعيشون حالياً في مخيم الهول. وقد نتج ذلك عن سياسة تنظيم داعش المروعة والمنهجية، المتمثلة في الاعتماد على زرع الألغام بكثافة واستخدام الدروع البشرية. وفي ذلك السياق، يجب أن نظل الآن أكثر من أي وقت مضى على استعداد للعمل بشأن ثلاث أولويات رئيسية لا يمكن الفصل بينها: ضرورة حماية المدنيين؛ وضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ والتوصل إلى حل سياسي دائم في سورية.

ولذا فإن أولويتنا الأولى تتمثل في حماية المدنيين. فيجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، بمثابة الأولوية المطلقة لجميع الجهات المعنية. وما برحت المستشفيات والمدارس هدفاً للهجمات، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق، ويتعارض مع القانون الإنساني الدولي. ولذلك يجب التشديد على أنه يجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي. وليس هذا أمنية، بل إنه مطلب. وعلى وجه الخصوص، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب على المدى الطويل، وفقاً للالتزامات التي جرى التأكيد عليها مجدداً في القمة الرباعية في إسطنبول. إن أي هجوم ستترتب عليه عواقب خطيرة من الناحية الإنسانية ومن حيث الهجرة والأمن في جميع أنحاء المنطقة. ولتجنب أسوأ حالة سيناريو يجب أن تواصل تركيا وروسيا بذل جهودهما الرامية إلى الحفاظ على اتفاق

خلال حل سياسي شامل، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لمنع نفس الأسباب من أن تؤدي إلى نفس الآثار في تواقع المسألة السورية مستقبلاً.

وهذا هو السبب في أننا ندعو كل عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته من أجل السماح بإنشاء عملية سياسية موثوقة، تحت إشراف الأمم المتحدة، في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي للمجلس أن يدرك أنه لن يكون هناك حل سياسي دائم دون تحقيق العدالة للضحايا السوريين. وعقب مذكرات التوقيف الصادرة عن المحاكم الفرنسية ضد كبار المسؤولين في النظام السوري القمعي يعد إلقاء القبض مؤخراً في فرنسا وألمانيا على ثلاثة من ضباط الأمن السابقين المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خطوة هامة، مما يبين أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان لن تمر دون عقاب. وفي هذا الصدد تؤكد فرنسا مجدداً دعمها للآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ويمكن للمجلس أن يعول على تعبئة فرنسا الكاملة على مختلف الجبهات لدعم العملية السياسية، والجهود التي يبذلها السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى سورية، وتتعهد بتقديم دعمنا الكامل.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة الإعلامية اليوم، ويهنئ السيدة رينا غيلاني مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية الممتازة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

إن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطرة السائدة في البلد على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي منذ اندلاع النزاع قبل ثماني سنوات. واستناداً إلى وكالات الأمم المتحدة لقي ٥٠ طفلاً على الأقل حتفهم في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير جراء انخفاض درجة حرارة الجسم وسوء

الأساسية، فضلاً عن الضمانات بعدم التعرض لمخاطر الاعتقال والاحتجاز التعسفي أو التحنيد القسري.

إن التقارير عن ممارسات النظام السوري مثل الانتهاكات في الأراضي الخاضعة لسيطرته، ولا سيما في المنطقة الجنوبية الغربية والغوطة الشرقية تبعث على القلق بشكل خاص. ولذلك، أدعو مؤيدي النظام إلى وضع حد لتلك الانتهاكات، وهذا شرط مسبق قبل أن يمكن النظر في عودة النازحين داخلياً واللاجئين. وفي المناطق التي لا تخضع لسيطرة النظام، من الأمور البالغة الأهمية أن يواصل المجتمع الدولي برمته بذل جهوده لتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان. وأنا أفكر بصفة خاصة في الشمال الشرقي، حيث يجب أن تظل جهود تعبئة أعمالنا على حالها؛ فهذه ضرورة إنسانية، وتسهم في تحقيق استقرار المنطقة، وستساعد على منع عودة تنظيم داعش. كما أود أيضاً التنبيه إلى مخاطر الكوارث الإنسانية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي سيشكلها التدخل العسكري في تلك المنطقة، أيا كان مصدره.

وأولويتنا الثالثة - بالغة الأهمية - وهي إطلاق عملية سياسية مستدامة. إن عملية الانتقال السياسية الشاملة وذات المصادقية، التي لا رجعة فيها، هي وحدها التي ستكسر حلقة المسألة السورية، وتمهد الطريق لإعادة الإعمار. ويعد إحراز تقدم ملموس في تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ضرورياً لتحقيق تحسينات دائمة في الحالة الإنسانية، وإتاحة العودة الطوعية والأمنة والكريمة للاجئين. وذلك هو الالتزام الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في مؤتمر القمة المعقود في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، بإعلانهما أنهما سوف يواصلان سياسات كل منهما تجاه سورية تمثياً مع التقدم الملموس المحرز نحو التوصل إلى تسوية سياسية. ونعتقد أنه للمرة الأولى خلال ثماني سنوات، قد يمكن لفرصة صغيرة أن تضع حداً للنزاع السوري. إن مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في اغتنام هذه الفرصة من

كذلك يشعر بلدي بالقلق إزاء التصعيد العسكري في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلد، حيثما تستمر الحالة الإنسانية في التدهور نتيجة لتجدد الأعمال القتالية. المدنيون في محافظة أدلب بصفة خاصة، هم الذين يقعون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة.

في الختام، تدعو كوت ديفوار أطراف النزاع إلى التمسك بوقف إطلاق النار في منطقة أدلب المنزوعة السلاح، وضمن احترام القانون الإنساني الدولي، وتكثيف الجهود الدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملياتي آستانا وسوتشي التكميليتين.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين السيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية. وتعلق الصين أهمية كبيرة على الوضع الإنساني في سورية وتحيي الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية على جهودها لتحسين الوضع الإنساني في سورية.

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، لا يزال يوجد ما يقرب من ١٢ مليون شخص في سورية بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي شمال شرق وشمال غرب سورية، اجتاحت الفيضانات العديد من البلدات. لا يزال الوضع في مخيم الركبان مدعاة للقلق. ويتجه عدد كبير من المدنيين نحو مخيم الهول. وتواجه عمليات الإغاثة الإنسانية تحديات. وفي الوقت نفسه، مع استقرار الوضع العام في سورية، بما في ذلك الحالة الأمنية، سنشهد بيئة أكثر مؤاتة من أجل تحسين الظروف الإنسانية.

وفي هذا السياق، تود الصين أن تقدم الملاحظات التالية. أولا، ينبغي على الأطراف السورية أن تضع مستقبل البلد ورفاه الشعب في الصدارة، وأن تواصل الالتزام بقرارات المجلس ذات الصلة، وأن تنفذ الاتفاقات التي سبق التوصل إليها، وأن تواصل المشاركة في العملية السياسية وتحيي الظروف من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية.

التغذية والأوضاع الطبية؛ ولا يزال ١١,٧ مليون سوري يعيشون داخل حدود البلد بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وسُجل حوالي ٥,٧ مليون لاجئ في بلدان مجاورة. وهذا هو السبب في أن بلدي يعلق آمالا كبيرة على مؤتمر بروكسل الثالث حول موضوع "دعم مستقبل سورية والمنطقة"، المقرر عقده في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس. وينبغي أن يمكننا المؤتمر من تقييم الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وتحديد الأولويات الرئيسية لعام ٢٠١٩. وفي هذا الصدد، تحث كوت ديفوار المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وضمن حماية الأشخاص المعرضين للخطر.

إن بلدي يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن مدنيين قتلوا أو أصيبوا جراء الغارات الجوية والقتال البري شرقي دير الزور. إن الأحوال المعيشية المضنية لعشرات الآلاف من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال والنازحون والمسنون في المنطقة، تثير نفس القدر من القلق.

وبغية عكس مسار هذا الاتجاه الوخيم، تحث كوت ديفوار جميع الأطراف الضالعة في العمليات العسكرية، سواء في دير الزور أو في جميع أنحاء سورية، على الامتثال للقانون الدولي فيما يتعلق بحماية المدنيين والمهاكل الأساسية للمستشفيات.

وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يذكر بأن العقوبات التي تعترض حرية حركة الأشخاص والبضائع، فضلا عن انتهاكات حقوق النازحين، تشكل انتهاكات خطيرة للكرامة الإنسانية وتخضع للملاحقة القضائية بموجب القانون الدولي.

من الجدير بالذكر أيضا الإشارة إلى ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية للأشخاص المنكوبين، على نحو آمن وفوري وغير معاق ومستدام، سواء في مخيم الركبان أو في جميع أنحاء سورية، وفقا للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في نشر قافلة ثانية إلى مخيم الركبان، حيث يعيش نحو ٤٢ ٠٠٠ شخص في ظروف صعبة.

سكان مخيم الركبان في العودة إلى مكان ولادتهم؛ ينبغي بذل الجهود لتحقيق تلك الرغبة. ومن شأن إحراز تقدم مطرد في إعادة الإعمار أن يعطي الأمل للشعب السوري ويؤدي إلى الاستقرار في سورية في الأجل الطويل. كذلك يمكن لعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم أن تخفف من الضغط على الدول المضيفة.

تعلق الصين أهمية كبيرة على الحالة الإنسانية في سورية، وقد أسهمت بدورها في التخفيف من معاناة الشعب السوري. إن الصين، منذ اندلاع الأزمة، ما انفكت تعمل من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، على تقديم الكثير من المساعدات الإنسانية للاجئين داخل سورية وخارجها، بما في ذلك الإمدادات الطبية والشتوية والغذائية.

في مراسم احتفال افتتاح الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية المنعقد في تموز/يوليه من العام الماضي، أعلن الرئيس شي جينبينغ أن الصين ستقدم مساعدات إضافية للشعب السوري والمناطق الأخرى. وقد جرى العمل على نحو كامل للوفاء بذلك التعهد. والصين ماضية في تقديم المساعدة للاجئين السوريين في سورية والبلدان المجاورة إلى أقصى قدراتنا.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية الشاملة والرصينة، التي أكملها الممثل الدائم لبلجيكا بالنيابة عن المشاركين في الصياغة. ونود أيضاً أن نرحب بزميلنا، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية.

تكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية الفظيعة في سورية. بعد مرور ثماني سنوات تقريبا على بدء الصراع، لا تزال الحالة في الجمهورية العربية السورية تمثل إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. ويحتاج نحو ١٣,١

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بثبات دور الأمم المتحدة بوصفها الوسيط الرئيسي، وأن يقدم دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام، وأن يدفع الأطراف السورية، من خلال عملية ذات ملكية وقيادة سورية، وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سعيًا إلى إيجاد حلول من خلال المفاوضات التي تأخذ في الحسبان شواغل جميع الأطراف.

وينبغي لأعضاء المجلس أن ينخرطوا في مشاورات شاملة، وأن يعززوا الظروف المفضية إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. إن مستقبل سورية لا يمكن أن يقرره إلا الشعب السوري، ومن دون تدخل خارجي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم الحكومة السورية والشعب السوري في جهودهما الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني.

ثانياً، تحتاج الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة النقدية والعينية المقدمة إلى الشعب السوري. وفي ضوء الاحتياجات المتغيرة، ينبغي لهما أن يعملوا على تعديل وتحسين عمليتهما الغوثية الإنسانية. وتمثل تدابير الإغاثة الإنسانية عبر الحدود ترتيبات مخصصة في ظل ظروف خاصة.

ينبغي إيلاء الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، في امتثال صارم لقرارات المجلس. وينبغي أن تسترشد العمليات الإنسانية بالمبادئ التوجيهية الأمم المتحدة المتعلقة بالإغاثة الإنسانية والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون الدولي، وأن تكون تلك العمليات تحت إشراف الأمم المتحدة على الدوام، مع التركيز بوجه خاص على زيادة الشفافية وتحسين الاتصال والتنسيق مع الحكومة السورية.

ثالثاً، يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم بحمة الحكومة السورية والشعب السوري في عملية إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي من أجل تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين والنازحين. وفقاً لدراسة استقصائية، يرغب ٨٣ في المائة من

الدولة الإسلامية في العراق والشام. إننا ندعو جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تكون جميع التنقلات طوعية، وألا يستمر النزوح أكثر من اللازم، وأن يتمكن النازحون من العودة في أقرب وقت ممكن بأمان وكرامة.

ونرحب باتفاق تخفيف التوتر المستمر بين تركيا والاتحاد الروسي، الذي حال دون وقوع عواقب إنسانية كارثية محتملة، ولا سيما في محافظة إدلب. ونحث الطرفين على الحفاظ عليه.

ومن المهم التأكد من أن السلطات السورية تسمح بالوصول السريع والمستدام للمساعدة الإنسانية، مع مراعاة أهمية احترام القانون الإنساني الدولي وحماية السكان المدنيين.

ونؤكد على رأينا بأن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية، بعد القصف والتدمير الكبيرين، لا يزال هو تحقيق تسوية سياسية من خلال حوار شامل للجميع بقيادة سورية ترمي إلى تحقيق انتقال سياسي يجسد إرادة الشعب السوري، مع تأمين الحماية لجميع فئات المجتمع السوري. ولذلك، فإننا نحث المجلس على توحيد موقفه من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٣) ودعم السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام الذي سيقدم إحاطته الإعلامية إلينا يوم الخميس.

وأخيراً، فإننا نتطلع إلى صدور الخطة الاستراتيجية للاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، وكذلك إلى مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في بروكسل في آذار/مارس. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم أكبر قدر ممكن من دعمه السخي. ويجب علينا نحن، بصفتنا المجتمع الدولي، والمجلس بصفة خاصة، أن نواصل دعم الجهود الإنسانية في سورية.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر المديرية رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية الراهنة في سورية. ونود أيضاً أن نعرب عن

مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ٦,٢ مليون من النازحين داخليا.

تؤثر الأزمة الإنسانية في سورية تأثيراً شديداً على النساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من إعاقات. وقد تأثر الأطفال بشكل غير متناسب، مع وجود أكثر من خمسة ملايين طفل يعانون من مخاطر نقص التغذية، والجفاف والإسهال، والأمراض المعدية، والإصابات بجروح. وملايين آخرون سيحتاجون إلى الدعم بعد تعرضهم للأحداث الصادمة والعنف الذي وقعت في السنوات الثمانية الماضية.

تحض جنوب أفريقيا على التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي جدد الأذن بوصول المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. ويرحب وفدي بالعملية الإنسانية الناجحة التي اضطلع بها في مخيم الركبان. وتكشف التقارير الأولية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن أن العملية التي شملت ١٣٣ شاحنة كانت أكبر عملية إنسانية على الإطلاق اضطلعت بها الأمم المتحدة في سورية. ووزعت عملية مخيم الركبان المساعدة الإنسانية على أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في شكل لوازم صحية، وغذائية، وتعليمية وعلى أكثر من ٦٦ ٠٠٠ بطانية وأكياس النوم. المبطنة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تطعيم أكثر من ٧ ٠٠٠ طفل. ونظراً للبيئة الصعبة التي جرت فيها العملية، ينبغي الإشادة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه في التنفيذ على نجاحهم. كما نثني على الحكومة السورية لسماعها بالوصول إلى الركبان وتيسير ذلك.

وينبغي لنا أن ندرك أن هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في شمال شرقي سورية وفي أماكن مثل مخيم الهول، حيث ثلاثة أرباع سكانه من النساء والأطفال دون سن الخامسة. ولا يزال يساورنا القلق إزاء حالة المدنيين، لا سيما أولئك المحاصرين في هجين، آخر منطقة يسيطر عليها تنظيم

جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، وضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي يحتاجونها دون عوائق. ولا يمكن المغالاة في الحاجة الملحة إلى الحفاظ على المساعدة المنقذة للأرواح إلى ملايين الأشخاص المحتاجين إليها في سورية.

ثانياً، ترى إندونيسيا أن من الأهمية بمكان كفالة العودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى مناطقهم الأصلية في سورية. وفي هذا الصدد، فإننا نتشاطر الدعوة التي وجهتها روسيا وإيران وتركيا خلال مؤتمر القمة الثلاثي في سوتشي، في ١٤ شباط/فبراير، بشأن أهمية ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً. وينبغي لجميع الأطراف المهتمة أن تؤيد هذه الدعوة ويتعين عليها أن تعزز التنسيق فيما بينها، وفقاً للقانون الدولي، مع مراعاة مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين.

ثالثاً، ينبغي لجميع الأطراف أن تضاعف جهودها وأن تحترم التزاماتها بالحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة من أجل منع الآثار الإنسانية الخطيرة. لقد سلط تقرير الأمين العام الضوء على خطر التصعيد العسكري والعواقب الكارثية المحتملة في إدلب. ونود أن نكرر التأكيد مرة أخرى على أنه لا يمكننا تحمل المزيد من الانتكاسات بشأن المسائل الإنسانية. ولا يسعنا أن نرى المزيد من الأطفال يفقدون آباءهم بسبب الأزمة، أو المزيد من الأشخاص المحاصرين بدون طعام أو ماء أو مأوى.

ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن الحياة السلمية والطبيعية لجميع السوريين أمر ممكن. بيد أن الجميع في هذه القاعة يدرك تماماً أنه في ظل غياب حل سياسي وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فإن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور. ويمكننا بل يجب علينا أن نفعل ذلك. وإندونيسيا على استعداد لدعم عمل المبعوث الخاص غير بيدرسن في دفع العملية السياسية في سورية وإيجاد حل سلمي للنزاع.

تقديرنا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني على جهودهم الدؤوبة في تقديم المساعدة في سورية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء زيادة الهجمات والإصابات في صفوف المدنيين في إدلب، فضلاً عما يتبع من معاناة إضافية يشهدها العديد من المدنيين في منطقة المهجرين جراء الغارات الجوية والقتال العنيف. إنهم في وضع هش للغاية، ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكتف جهوده لمعالجة المسألة، ليس من خلال التخفيف من معاناة السكان فحسب، بل أيضاً من خلال وقف الهجمات والأعمال القتالية. وفي ذلك السياق، أود أن أركز على النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق بأهمية كفالة استمرار المساعدة الإنسانية الموجهة توجيهها جيداً، يعتمد أكثر من ١١,٧ مليون شخص في سورية على هذه المساعدة، الأمر الذي لا يجعل الجهود هائلة فحسب، وإنما بالغة الأهمية أيضاً. ولذلك سعدنا بأن نعلم أن قافلة ثانية قد وصلت إلى مخيم الركبان، حيث تلقى حوالي ٤١.٠٠٠ شخصاً مساعدة منقذة للحياة. وللأسف، وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2019/157) توفي ثمانية أطفال بسبب الحالة المتردية في المخيمات، التي تفاقمت بسبب ظروف الشتاء القاسية، الأمر الذي يمكن بل كان ينبغي تجنبه. وفيما يخص المهجرين، يثير الانزعاج الشديد أن نعلم أن العديد من المدنيين قد أبلغ عن قتلهم أو جرحهم وأن آلاف الأشخاص قد نزحوا من منطقة المهجرين إلى مخيم ناحية الهول. ومن الواضح أن التدفق الكبير إلى ناحية الهول والظروف الحالية هناك، حيث يعيش أكثر من ٤٠.٠٠٠ شخص الآن ويتوقع وصول الآلاف الآخرين إليه، تتطلب اهتماماً خاصاً. ومن دواعي سرورنا أن الأمم المتحدة قد كثفت جهودها من خلال فتح مركز عبور السوار ومع ذلك، علينا أن نفعل المزيد. وأفيد بأن واحد وستين طفلاً قد لقوا حتفهم أثناء العبور أو بعد التوصل إلى مخيم ناحية الهول. وهذا أيضاً يمكن، بل وينبغي تجنبه. إننا نحث جميع أطراف النزاع على اتخاذ

يكون هناك سلام من دون عدالة. وينبغي أن تتواءم أي عمليات عسكرية تماما مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بغية ضمان عدم إيذاء الآلاف من المدنيين المحاصرين في خضم القتال. فحماية المدنيين ليست خيارا بل التزاما قانونيا على جميع أطراف النزاع. ويجب أن يخضع أولئك الذين لا يمثلون للمساءلة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية الاتفاق بين روسيا تركيا بشأن منطقة تخفيف التوتر في إدلب بوصفه خطوة حاسمة لتفادي وقوع كارثة إنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تكفل تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذا كاملا.

ونرحب بوصول قافلة ثانية إلى الركبان في مطلع شباط/فبراير، وهو ما أود أن أشكر عليه جميع الجهات الفاعلة المعنية، وخاصة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، التي تمكنت في عمليات استمرت ثمانية أيام من إيصال المساعدة الإنسانية إلى ٤٠.٠٠٠ شخص في الركبان وتزويدهم بالدعم المنقذ للحياة. غير أن ذلك مجرد تدبير مؤقت، يكفي لمدة شهر تقريبا. ونحن في أمس الحاجة إلى إيجاد حل آمن وطوعي على المدى الطويل يكفل كرامة آلاف الناس، والذين يوجد الكثيرون منهم في منطقة الركبان منذ أكثر من عامين. وتشجعنا الخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات السورية في الآونة الأخيرة، ونتوقع منها أن تأذن بتسيير قافلة أخرى.

يعقد الاتحاد الأوروبي مؤتمر بروكسل الثالث بشأن سورية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس، وهو ما يدل على قلق المجتمع الدولي العميق إزاء الحالة في سورية والتزامه الثابت بدعم الملايين من المتضررين جراء النزاع. وقد أسهم المجتمع الدولي على نطاق لم يسبق له مثيل في التخفيف من حدة الاحتياجات الهائلة في المجال الإنساني وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة، وفي دعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وإني على ثقة بأننا ستمكّن مرة أخرى في هذا العام من إثبات تضامننا مع جميع المحتاجين.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على أهمية احترام المبادئ الدولية في مجال المساعدة الإنسانية، التي تشمل الإنسانية والحياد والنزاهة، فضلا عن الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر المديرية رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية الشاملة، وأن أثنى على العمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية.

لقد تسبب النزاع في سورية لسكانها المدنيين معاناة هائلة. وهناك حوالي ١٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية متعددة القطاعات.

ويتجاوز عدد النازحين داخليا ستة ملايين شخص، يعيش ما يقدر بنحو ٨٧٠.٠٠٠ منهم في مواقع الملاذ الأخير.

ويؤثر النزاع، الذي تتخلله انتهاكات وتجاوزات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على أكثر الفئات ضعفا، وهم، الأطفال والشباب والنساء والفتيات والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. وغالبا، ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة الجسدية والنفسية مشاكل خاصة تتعلق بالحماية في حالات الطوارئ الإنسانية، لأنهم أكثر عرضة لأن يكونوا أهدافا للعنف والاستغلال والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لمنع استمرار معاناة أفراد هذه الفئة، حيث أنهم متضررون بالفعل بصورة غير متناسبة من النزاعات العنيفة، وينبغي أن تكفل إتاحة المساعدة الإنسانية وجميع الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة وإمكانية حصولهم عليها.

وبالعودة إلى السياق الأوسع، أود أن أؤكد أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وأود أن أوضح أنه لا يمكن أن

عن الأحوال الجوية الشديدة. ونوه بالعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالات من قبيل الهلال الأحمر، وندعمه. ونرحب بتقديم المساعدة في هذا المجال. ونشدد على مدى أهمية كفالة تقديم هذه المعونة بشكل مطرد، وأن يجري في الوقت نفسه بذل جهود عاجلة للتوصل إلى حلول شاملة يمكن أن تضع حدا لمعاناة هؤلاء الناس، لا سيما بالنظر إلى أن ٩٥ في المائة منهم قد عبروا عن رغبتهم في الخروج من المخيم والعودة إلى أماكنهم الأصلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالممرات الإنسانية التي أقامتها روسيا في المنطقة بهدف ضمان العودة الطوعية والأمنة والكرامة للناس في إطار المعايير المقبولة دوليا. كما نحث الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية على مواصلة زيادة المساعدات التي تقدمها إلى عشرات الآلاف من النازحين داخليا في شمال شرق سورية والذين يفرون من عنف الجماعات المتبقية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ونحن نشجع الجهود الرامية إلى تحسين الظروف في مخيم الهول، ونأمل أن نرى المزيد من المبادرات من قبيل مركز العبور في بلدة الصور، والذي يقدم الرعاية الطبية العاجلة للنازحين وهم في طريقهم إلى أماكن أكثر أمانا. ونود أيضا أن نشير إلى أن أي عملية عسكرية، مثل تلك الجارية في الباغوز، يجب أن تحترم مبادئ الحيطة والتمييز المكرسة في القانون الدولي الإنساني.

في الختام، أود أن أشدد على أن الحل السياسي الذي يضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام في سورية هو وحده الكفيل بالتغلب على الكارثة الإنسانية المستمرة هناك.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية.

يسرنا التراجع المطرد لأعمال العنف في سورية. غير أنه وعلى الرغم من استمرار الاتجاه نحو الاستقرار، لا تزال هناك بعض بؤر التوتر في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في محافظة إدلب وشرق الفرات. والحالة في شمال غرب سورية هشة

في الختام، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. ولا يزال التوصل إلى اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522) المرفق) السبيل الوحيد لتحقيق السلام.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر عقد هذه الجلسة، ونشكر السيدة رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية القيمة في هذا الصباح.

تتابع بيرو الحالة الإنسانية في سورية بقلق شديد، حيث تسبب تصاعد العنف في الأسابيع الأخيرة في تفاقم الضعف الشديد لهذه الحالة. ونشعر بالقلق إزاء أن نحو ١١,٧ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، ما زالوا يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة. وهناك العديد من البؤر الساخنة حاليا، حيث تمثل منطقة شمال غرب سورية أحد أخطر هذه البؤر، بالنظر إلى الكثافة السكانية فيها والاضطرابات الشديدة هناك. ونشعر بالقلق العميق إزاء حقيقة أن السيطرة المتزايدة للمنظمات الإرهابية في المنطقة، مع ما يصاحبها من سقوط مزيد من القتلى والمزيد من حالات الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتدمير للهياكل الأساسية، يؤدي إلى تفاقم الأثر على السكان المدنيين. وتؤكد بيرو مجددا إدانتها القوية للإرهاب. وبينما نعتقد أنه من الضروري تقديم الجماعات الإرهابية التي لا تزال موجودة في إدلب وفي أجزاء أخرى من سورية إلى العدالة، نشدد على أنه ينبغي عدم النظر إلى مكافحة هذه الآفة باعتبارها مبررا لتعريض حياة الملايين من الناس للخطر.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الإبقاء على الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر أمر بالغ الأهمية. ونود أيضا تركيز الاهتمام على الحالة المأساوية للنازحين في الركبان وعددهم حوالي ٤٠.٠٠٠ شخص، يواجهون نقصا يوميا في الغذاء ومياه الشرب والرعاية الطبية والإمدادات، فضلا

على العودة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقل قليلا عن المليون سوري قد أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم. وقد عاد حوالي ٣٧٠ ٠٠٠ منهم من البلدان الأجنبية منذ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. وأقيمت ١٢ نقطة تفتيش عبورية، بمساعدة المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك واحدة في أحد المطارات وواحدة في ميناء بحري.

وتتخذ السلطات السورية خطوات ترمي إلى جعل عملية عودة اللاجئين السوريين مستدامة. وقد أنشئت مراكز للترحيب بـ ١,٥ مليون شخص وإسكانهم في ٤١٢ من المدن والقرى الأقل معاناة من الأعمال العسكرية. وفي محافظات حلب ودمشق وحماة، يجري تنفيذ برنامج حكومي لإعادة بناء المدن التي تم تحريرها من المقاتلين، بما في ذلك بتوفير البنية التحتية للمياه والكهرباء والمعونة الموجهة للأشخاص العائدين إلى ديارهم الدائمة. ولا تزال عملية العفو العام مستمرة لأولئك الذين فروا من الخدمة العسكرية، بمن فيهم اللاجئين والأعضاء السابقون في الجماعات المسلحة غير المشروعة. وقد تم العفو عن أكثر من ٥٥ ٠٠٠ منهم حتى الآن. ونأمل في أن يلقي أولئك الذين يهتمون حقا بمصير السوريين العاديين نظرة فاحصة على الحالة، وينظروا إلى الحقائق على الأرض، ويشاركوا في جهود التغلب على الدمار واستعادة الأوضاع الطبيعية لحياة الناس.

ونريد أن نستري الانتباه بصفة خاصة إلى مسألتين. أولا، يساورنا قلق إزاء الحالة في مخيم الهول للنازحين داخليا، الواقع في الشمال الشرقي من محافظة الحسكة. فثمة ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ هناك، معظمهم من النساء والأطفال. وجميعهم فر من هجين، التي سواها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، إلى جانب رباتها من القوات في الميدان بالأرض، تاركا العديد من الضحايا المدنيين العرضيين. وعلى ما نذكر لم يدع أحد إلى إنهاء القصف بالقنابل في ذلك الوقت.

ولا يمكن المحافظة عليها بصورة مصطنعة لفترة طويلة من الزمن. والتهديد الذي يشكله مقاتلو تحالف جبهة النصرة مع هيئة تحرير الشام، الذين سيطروا بصورة شبه كاملة على هذه الأراضي، لن يختفي من تلقاء نفسه. والدعوات إلى تجميد الحالة لا تؤدي إلا إلى تشجيع الإرهابيين. وفي هذا الصدد، جنبا إلى جنب مع الشركاء الأتراك والإيرانيين، فإننا نواصل جهودنا الرامية إلى وضع صيغة تمكننا من مكافحة التهديد الإرهابي من دون الإضرار بالسكان المدنيين. وقد أكد الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في سوتشي في ١٤ شباط/فبراير أن ترويكاستانا لا تزال متحدة في البحث عن سبل لتحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع في إدلب ومناطق الشمال الشرقي في أقرب وقت ممكن.

ونؤيد الرأي القائل بأن من المهم زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية.

إن السوريين بحاجة حقا إلى الكثير. ولكن إذ تشتد الحاجة إلى المساعدة الداخلية للبلد، فإنها يجب أن تكون شاملة وغير ميسسة. فنحن نعلم أن بعض البلدان قد تعرضت لضغوط في محاولة لإقناعها بعدم مساعدة الناس الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. وهذا أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق. واستخدام الجزاءات الانفرادية التي تحدث أكبر تأثير على السوريين العاديين، أمر مشين بنفس القدر. فبدلا من التسبب في معاناة السوريين بفكرة أن ذلك سيلحق الضرر بالسلطات في دمشق، ينبغي أن ينصب التركيز على أكثر الطرق فعالية في تحسين الوضع الإنساني في سورية، وهي بالمساعدة على إصلاح ما دمر من هيكلها الأساسية واقتصادها الوطني. ونود أن نشدد على أنه إذا لم يدع ممثلو الحكومة السورية إلى مؤتمر بروكسل المقبل، فإنه لن يخدم كامل الغرض الذي يعقد من أجله.

إن عدد اللاجئين العائدين إلى سورية من الدول المجاورة في تزايد مطرد. وأود أن أشدد على أنه ما من أحد يجبر اللاجئين

وتنص المادة ٥٦ على أن

”من واجب السلطة القائمة بالاحتلال أن تعمل على كفاءة وصيانة... المنشآت الطبية والاستشفائية والخدمية والصحة العامة والنظافة الصحية في الأرض المحتلة، مع إشارة خاصة إلى... اعتماد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية“.

وتشدد الاتفاقية على أن المساعدة الإنسانية الخارجية لا تعفي السلطة القائمة بالاحتلال عن مسؤوليتها. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع الإنساني الدولي، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والجهات المانحة والشركاء، يفعلون ما ينبغي أن تفعله الولايات المتحدة وفقاً للقانون الدولي. ولدينا اقتراح لإيجاد مخرج من الحالة والتوصل إلى حل دائم لمشكلة الركبان، وهو إجلاء جميع الذين يرغبون في مغادرة المخيم والذهاب إلى الوجهة التي يختارونها. و”جميع الذين يرغبون“ هي الكلمات الرئيسية، بطبيعة الحال. ويجب أن نشرع في تنفيذ تلك الفكرة بدلا من إضاعة الوقت في التخطيط لقوافل جديدة، الأمر الذي يؤكد فقط على عدم احترام القانون الدولي الإنساني في ذلك الجزء من سورية.

وذلك هو جوهر المبادرة الروسية التي فتحت ممرين في ١٩ شباط/فبراير لتمكين المدنيين من مغادرة المخيم، في ظل الضمانات الإنسانية للهلال الأحمر العربي السوري. فالناس على استعداد للمغادرة. وعلينا ببساطة أن نكف عن سد طريقهم.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في سورية. كما أود أن أشكر مرة أخرى الآلاف من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في المخيمات، موفرين المساعدة والحماية من أجل إنقاذ الأرواح في سورية. ونسلم بأن كفاءة الظروف اللازمة للعمل الإنساني الآمن والمستمر والفعال والسريع لا تزال تشكل تحديا كبيرا.

ويستوعب المخيم الآن أشخاصا من الباغوز، التي يسوي التحالف بها الأرض كذلك. وقد يقول الناس أن الضربات الجوية عالية الدقة، غير أن نفس الشيء قيل عن الرقة، حيث لا يزال يجري سحب الجثث من تحت الأنقاض.

وقد حان الوقت لأن يتخلى الجميع، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة، عن معاييرهم المزدوجة وأن ينظروا في الأمور بشكل موضوعي. ولا تتعلق المشكلة في الركبان، حيث أخرجت الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، من ٦ إلى ١٤ شباط/فبراير، عملية من أجل إيصال وتوزيع المساعدات الإنسانية، بعدم رغبة النازحين داخليا في الانتقال إلى الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. وعلى العكس من ذلك، أظهرت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة في المخيم أن ٩٥ في المائة يرغبون في ترك الركبان، و ٨٠ في المائة يرغبون في العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات السورية. وتتمثل المشكلة في الركبان في الاحتلال غير المشروع من قبل الولايات المتحدة لجزء من الأراضي السورية ذات السيادة في منطقة التنف، حيث يحظى مقاتلو جماعة مغاوير الثورة المسلحة، الذين تلطخت سمعتهم بسبب صلاتهم بالإرهابيين، بالرعاية. وما يمكننا قوله أنه لا يمكن الدخول إلى المنطقة أو الخروج منها، وقد توفي العشرات من الناس بالفعل بسبب الاكتظاظ والظروف غير الصحية وعدم كفاية الغذاء والدواء. ووفقا لبعض التقارير، شهد المخيم أول حالة جذام. وتحمل الولايات المتحدة، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، كامل المسؤولية عن حالة قاطني الركبان. فالمادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه

”من واجب القوة القائمة بالاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تجلب ما يلزم من المواد الغذائية والإمدادات الطبية والمواد الأخرى، إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية.“

إرساء أساس متين لضمان مستقبل أفضل للسوريين، بما في ذلك الحلول الدائمة للحالة التي يواجهها الملايين من الأشخاص النازحين. إنها حالة معقدة للغاية. وتنتقل إلى نجاح مؤتمر المانحين المقرر عقده في بروكسل في آذار/مارس.

وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن آرائها في وقت سابق بشأن الحالة المتعلقة بمخيم الركبان المؤقت والعملية المشتركة الواسعة النطاق والفعالة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري - وهي أوسع العمليات الإنسانية نطاقاً التي تُنفذ في البلد. وفيما يتعلق بالظروف التي وصفتها السيدة غيلاني في وقت سابق، سنكون مقصرين إن لم نشدد على الحاجة إلى المساعدة في تيسير العودة إلى الركبان بطريقة منتظمة ومتواصلة. ونحث السلطات السورية على السماح لقافلة جديدة بالوصول في أقرب وقت ممكن. وعلى وجه الخصوص، نؤيد البحث عن حلول دائمة لمحنة الأطفال السوريين في الركبان، وأي مواقع متضرر آخر، بما في ذلك الإندماج المحلي وإعادة التوطين، وكفالة أن تكون أي عودة للاجئين والأطفال النازحين عودة آمنة وطوعية وكريمة ومستتيرة، وفي الوقت نفسه اتخاذ القرارات في ضوء المصالح الفضلى للأطفال المعنيين، في إطار الأسرة ورفاههم العام.

وأخيراً، نكرر الدعوات العديدة إلى الأطراف من أجل التنفيذ التام للاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة روسيا وتركيا بشأن إنشاء منطقة مجردة من السلاح في إدلب بموجب القانون الإنساني الدولي. وكما أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأطراف الفاعلة الأخرى، فإن تصعيد الأعمال العدائية سيؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية. وانعدام الأمن الذي يواجهه المدنيون المحاصرون أمر مأساوي بصورة ماثلة. ووفقاً للتقارير، في الأسبوع الماضي أُفيد عن مقتل ١٦ مدنياً، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة ٧٠ بجروح في حي القصور في إدلب باستخدام جهازين متفجرين، يبدو أن ثانيهما صُمم لقتل وتشويه الناس،

والجمهورية الدومينيكية قلقة جدا إزاء استمرار حوادث العنف والعمليات العسكرية التي تعرض للحياة المدنيين وتشردهم قسرياً في ظروف صعبة، وفي كثير من الأحيان مع عواقب مؤسفة، كما حدث مؤخراً من تشريد لآلاف من الناس من ناحية هجين إلى مخيم الهول، أودى في غضون أسابيع قليلة بحياة ٦١ طفلاً. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ١٠,٢ ملايين من السوريين يعيشون في مناطق أعمال عداوية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف المشاركة في الأنشطة العسكرية إلى الالتزام التام بالقانون الإنساني الدولي والحفاظ على حياة المدنيين وحريتهم في التنقل وسلامتهم وسلامة البنية التحتية المدنية. وعلى الرغم من أننا ندرك أن سورية ما زالت تعاني من أكثر الأزمات الإنسانية حدة وإلحاحاً في عصرنا، ولا تفوقها إلا الأزمة في اليمن، يرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان النظر في الظروف الحقيقية على الأرض من أجل التمكين من اتخاذ خطوات ولو صغيرة، نحو تحقيق سلام دائم للشعب السوري. ونعتقد أنه يجب علينا أن نبدأ، بغية القيام بذلك، بضمان الصحة الأساسية والتعليم والظروف الأمنية.

والأرقام ليست مشجعة. فقد تضررت مدرسة من كل ثلاث مدارس في سورية أو دمرت. و ٤٠ في المائة من المراكز الصحية لا تعمل بطاقتها. لقد أشرت بالفعل إلى ارتفاع مستوى انعدام الأمن، الأمر الذي يؤثر على عدد كبير من الناس، الذين أصبح مستقبلهم في حد ذاته - بصراحة - غير مؤكد.

ويعاني ستة ونصف مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، و ٢,١ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، مع ارتفاع معدل عمالة الأطفال.

وهذه ليست سوى بعض الإحصاءات المثيرة الصادرة عن تقارير الأمم المتحدة، التي لا تسمح حتى بتوخي إحراز التقدم في السنوات القادمة. ولذلك نعتقد أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ يجب أن تتضمن اتباع نهج شامل إزاء

وحالة أكثر من ٤١.٠٠٠ شخص لجأوا إلى الركبان لا تزال تثير القلق البالغ. ويجب ألا نرى نفس التأخيرات المتكررة قبل السماح بوصول القافلة التالية، وهو ما تطلبه الأمم المتحدة الآن. واستقصاء النوايا الذي أجرته الأمم المتحدة في الركبان يبين أن أغلبية المقيمين يرغبون في مغادرة المخيم، لكنه يبرز أيضا مخاوفهم وشواغلهم المتعلقة بذلك. والكثيرون منهم يشعرون بالقلق إزاء سلامتهم وأمنهم إن اختاروا العودة إلى ديارهم. كما أفادت التقارير بافتقارهم إلى الوثائق المدنية وشواغلهم إزاء إمكانية الوصول إلى ممتلكاتهم. وهذه الشواغل ينبغي معالجتها قبل عودة الناس. ولذلك فإن الأمم المتحدة على صواب، كما قال المشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، في الدعوة إلى الوفاء ببعض الشروط بشكل مسبق، ووجوب أن تكون أي عملية للعودة أو إعادة التوطين آمنة وطوعية وكريمة. وأي جهد للمساعدة في إعادة توطين سكان الركبان يجب أن يتماشى مع معايير الحماية الدولية. وينبغي السماح لموظفي الأمم المتحدة في المجال الإنساني بالوصول إلى السكان قبل أي نزوح وأثناءه وبعده. ويجب أن يحظى الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بحماية خاصة خلال جميع مراحل الانتقال. وإجراءات الفرز يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي.

وفيما يتعلق بنقطة الثانية، بشأن الحالة في المناطق التي يسيطر عليها النظام، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الظروف السائدة في المناطق التي كان تسيطر عليها المعارضة سابقا وأصبحت الآن تحت سيطرة النظام. وقد تكلم السفير الروسي عن الخطوات التي اتخذها النظام بغية الترحيب بعودة اللاجئين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام. ولا يمكن الترحيب بعودة اللاجئين عن طريق احتجازهم على نحو تعسفي في ظروف تتسم بتفشي التعذيب المنهجي. ولا يمكن الترحيب بعودة اللاجئين عن طريق إجبارهم على الانضمام إلى الجيش

بمن فيهم العاملون في المجال الطبي الذين كانوا يحاولون مساعدة ضحايا القنبلة الأولى.

ويجب تعزيز الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، مع تجنب هجمات عسكرية جديدة، التي تؤدي حتما إلى إلحاق الضرر بالمدنيين، لا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أشكر السيدة رينا غيلاني على إحاطتها الإعلامية، وأن أشيد، من خلالها، بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بعمل إنساني مهم للغاية في سورية.

لقد ذكرتنا السيدة غيلاني اليوم بأن الحالة الإنسانية في سورية ما زالت خطيرة. ولا يمكننا أن نغفل عن ١٢ مليون شخص يعانون يوميا. فثمانون في المائة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وثلث السكان لا يمكنهم الحصول بشكل موثوق على الغذاء بأسعار ميسورة. ولذلك يجب على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده لكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها في جميع أنحاء سورية. ويجب علينا أيضا أن نعمل المزيد لدعم الجهود التي تقودها الأمم المتحدة بغية إنهاء النزاع من خلال عملية سياسية.

وأتفق مع جميع الملاحظات التي أدلى بها اليوم ممثل بلجيكا بالنيابة عن المشاركين الثلاثة في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، لكنني أريد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط: الحالة في الركبان؛ والحالة في المناطق التي يسيطر عليها النظام؛ والحالة في إدلب.

أولا، فيما يتعلق بالركبان، ترحب المملكة المتحدة بالأخبار بأن القافلة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها على نحو مستعجل وصلت أخيرا إلى الركبان في ٦ شباط/فبراير، وهي تقدم المساعدة إلى آلاف الأشخاص في حاجة ماسة إليها.

وفي الختام، أود أن أكرر النقاط التي أثارها الزميل ممثل جنوب أفريقيا والمشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وجميع المتكلمين الآخرين تقريبا اليوم عن الكيفية التي لن نتصدى بها للأزمة الإنسانية في سورية في الأجل الطويل إلا من خلال حل سياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويعني ذلك عمليا الانتقال السياسي. ويعني أيضا إنشاء حوكمة شاملة وغير طائفية وذات مصداقية، وهو ما نعلم عدم وجوده إلى حد كبير في سورية اليوم. وكما أكد زميلاي البلجيكي والبولندي الزملاء، فإن ذلك يعني أيضا المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال النزاع، وخاصة من قبل النظام وتنظيم داعش.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

أشاطر الوفود التي أخذت الكلمة قبلي، لأشكر السيدة رينا غيلاني وفريقها على إحاطتهم المفصلة. وتتابع حكومة غينيا الاستوائية عن كثب أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في سورية، علاوة على جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة في البلد منذ بداية الحرب. ونعرب مجددا عن إشادتنا بالعمل النبيل والشاق الذي اضطلعت به خلال الشهرين الماضيين، جنبا إلى جنب مع ما يزيد على ٧٠٠ ١ من موظفي الأمم المتحدة المنتشرين في جميع أنحاء البلد.

وكما يتضح من الإحاطة التي قدمتها السيدة غيلاني، فإن الحالة في سورية لا تزال بالغة الخطورة، ليس في منطقة تخفيف التوتر في إدلب التي لا تزال تحت سيطرة المنظمات الإرهابية والجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة فحسب، بل أيضا في حلب وفي الجنوب الشرقي من محافظة دير الزور. ويستمر تزايد خطر التصعيد العسكري خاصة في إدلب، ما يزيد من تعقيد البيئة التشغيلية للمنظمات الإنسانية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لضمان للمدنيين وضمان حمايتهم.

والقتال في نزاع هربوا منه. ولا يمكن الترحيب بعودة اللاجئين عن طريق التهديد بالاستيلاء على ممتلكاتهم بموجب القانون رقم ١٠.

وجميع هذه الأسباب ذكرها السوريون أنفسهم في الاستقصاء الذي أجرته الأمم المتحدة مؤخرا كأسباب لعدم عودتهم إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام. ومن الواضح أن هذه ليست بيئة مواتية لعودة اللاجئين عودة مأمونة وكريمة وطوعية. ومن الواضح أنها لا ترقى إلى الدعوة التي وجهها المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لإنشاء حكم شامل وغير طائفي في سورية. وتعتبر ثلاثة أرباع تلك المجتمعات المحلية التي وقعت تحت سيطرة النظام في عام ٢٠١٨ مناطق يصعب الوصول إليها من أجل تقديم المعونة. ولنكن واضحين: يصعب الوصول إليها لا لسبب سوى لأن النظام اختار عدم السماح بوصول المساعدة المعونة اللازمة إلى الذين يحتاجون إليها. ولذلك فإننا ننضم إلى زملائنا الفرنسيين في مطالبة النظام بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع السكان في المناطق التي يسيطر عليها.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة في إدلب، لا تزال نشعر بقلق عميق إزاء مخنة ٣ مليون شخص في شمال غرب سورية، أكثر من مليونين منهم يعتمدون بشكل كلي على المعونة عبر الحدود. وينبغي أن نتذكر أيضا، عندما نتكلم عن التهديد الذي يشكله الإرهاب في إدلب، أن عدد الرضع يفوق عدد الإرهابيين الباقين في إدلب. وقد سُرد خمسون في المائة من السكان من ديارهم - أحيانا عدة مرات - مما يستنزف الموارد الشحيحة إلى الحد الأقصى ويضع مزيدا من الضغط على المجتمعات المحلية المضيفة. وسمعا اليوم السيدة غيلاني تقول إن التصعيد العسكري في محافظة إدلب ستكون له عواقب إنسانية كارثية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف - ولكن على وجه الخصوص النظام وروسيا - إلى احترام وقف إطلاق النار وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى إدلب.

على منطقة تخفيف التوتر إِدلب وحماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني، علاوة على تكثيف الجهود الدبلوماسية في البحث عن حل سياسي للأزمة في سورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): شكرا، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. والشكر موصول للسيدة غلياني لمشاركتها معنا اليوم في هذه الجلسة.

قبل خمس سنوات، وتحديدًا بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤ اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) حول الوضع الإنساني في بلادنا سورية. وسمحوا لي هنا أن أدكركم ببعض ما قلته أنا من على المنبر يوم اعتمادكم لهذا القرار، وأقتبس:

”إن لدعم السوريين إنسانيا لا يمكن أن يتم بشكل صحيح وفعال إلا إذا تلازم القول مع الفعل، وتم الابتعاد عن تسييس المواضيع الإنسانية ووقف الإرهاب. فالأنشطة التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، بما فيها تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، هي السبب الرئيسي للمعاونة الإنسانية للشعب السوري“ (S/PV.7116، صفحة ١٥).

وسأوضح لعنايتكم باختصار لماذا أعيد على مسامعكم اليوم ما قلناه قبل خمس سنوات وذلك من خلال النقاط الثلاث التالية؟

أولا، قلنا قبل خمس سنوات أن دعم السوريين إنسانيا لا يمكن أن يتم بشكل صحيح وفعال إلا إذا تلازم القول مع الفعل. وهذا لا يزال ساريا حتى يومنا هذا. فكيف يمكن لدول بعضها أعضاء دائمون في هذا المجلس، الادعاء بأنها حريصة على الوضع الإنساني في سورية، في الوقت الذي تقوم فيه حكومات

وتجدر الإشارة إلى أن الغارات الجوية والقتال العنيف بين الأطراف لا يزالان يؤثران بشكل مباشر على المرافق التعليمية والطبية، ما يؤدي إلى إصابة وقتل العشرات من المدنيين. ومما لا شك فيه أن الأزمة الإنسانية في سورية لا تزال مستمرة، بالرغم من مضي ما يقرب من ثماني سنوات من النزاع والتخفيف النسبي من حدة العنف بصفة عامة. ونحن نتحدث عن حوالي ١٢ مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ونحو ٦ ملايين لاجئ ما زالوا يقيمون في البلدان المجاورة. ولا شك أن هذه الإحصاءات مروعة وتتطلب وعيا جماعيا بالحاجة الملحة إلى إنهاء الأعمال القتالية في سورية، مع استمرار شبح الحرب بصورة دائمة.

علاوة على ذلك، وتمشيا مع ملاحظات الأمين العام، تدين غينيا الاستوائية بشدة استمرار الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف المتنازعة. ونؤيد في ذلك الصدد، الفكرة القائلة بأنه يجب على السلطات السورية أن تتعاون تعاوننا وثيقا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لأجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان ميدانيا في السياق الحالي للحرب.

وعلى الرغم من تلك الخلفية القائمة، فإننا نرحب بالتقدم المحرز على أساس القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة في نشر قافلة ثانية تابعة للأمم المتحدة واللال الأحمر العربي السوري إلى مخيم الركبان للنازحين. وبوسع تلك القافلة الإنسانية التي طالب المجلس بنشرها مرارا والتي توصف الآن بأنها الأكبر على الإطلاق، أن تساعد في إنقاذ حياة ما يزيد ٤٠.٠٠٠ شخص يعيشون في ظروف مروعة.

وقد عانى السوريون كثيرا بسبب هذه الحرب - بمستوى ينبغي أن يدفعنا إلى البحث عن حلول عملية لا يكون مصيرها حبرا على ورق أو تصبح مجرد بيانات أو دعاوى قضائية. ونرى في ذلك الصدد، أنه لا تزال هناك حاجة إلى ضمان الحفاظ

كيف يمكن لدول بعينها، بعضها أعضاء دائمون في هذا المجلس، الادعاء بأنها حريصة على الوضع الإنساني في سورية، في الوقت الذي تفرض فيه حكوماتها عقوبات اقتصادية جائرة على أبناء الشعب السوري، عقوبات طالت جميع مناحي حياتهم اليومية، حيث حالت دون تمكنهم من تأمين احتياجاتهم من غذاء ودواء وحليب لأطفالهم، هذا ناهيك عن المعاناة التي يعيشها السوريون في هذا الشتاء القارس جراء آثار هذه التدابير الممحنة على قطاع الكهرباء والنفط والغاز؟

إن هذه الدول، التي تتباكى إنسانياً على الوضع الإنساني في بلادي، تستكمل إرهابها السياسي بإرهاب اقتصادي لا يقل عنه ظمناً وإجحافاً وخروجاً عن الشرعية الدولية، عوضاً عن مراجعة الذات والعدول عن الخطأ. فالعدول عن الخطأ فضيلة، كما يُقال في المثل العربي. وعندما نتحدث عن إرهاب اقتصادي، فإننا لا نبالغ في هذا التوصيف لأن ما تقدمه لنا بعض الدول من مساعدات مشروطة يمينها تُفقدنا أضعافه يُسراها من خلال الأضرار التي تلحقها بتدابيرها القسرية باقتصادنا الوطني وتعاملاتنا التجارية الدولية.

ثانياً، قلنا قبل خمس سنوات إن دعم السوريين إنسانياً لا يمكن أن يتم بشكل صحيح وفعال إلا إذا تم الابتعاد عن تسييس المواضيع الإنسانية. وهذا القول لا يزال سارياً حتى يومنا هذا. فكيف يمكن لحاملي القلم للملف الإنساني السوري في مجلس الأمن الاضطلاع بمهامهم في الوقت الذي يتجاهلون فيه ضرورة التشاور والتنسيق مع الحكومة السورية؟

إننا ندرك أن للدول الحق في إدارة علاقاتها الثنائية على النحو الذي يخدم مصالحها، ونحن بطبيعة الحال نتمتع بهذا الحق ونمارس سياستنا الخارجية وفقاً له. إلا أن الحصول على عضوية مجلس الأمن هذا تفرض على من يتمتع بها التزامات بالسعي للتشاور والانخراط مع الدول المعنية للتعرف على آرائها ومشاعلها والتحديات التي تواجهها كي يقوموا بالمسؤوليات

دولهم بدعم الإرهاب وبنشر غير شرعي لقواتها على أراض سورية، وشن العدوان تلو العدوان على بلادي؟ الأمر الذي أدى إلى استشهاد وإصابة آلاف المدنيين السوريين وغالبيتهم من النساء والأطفال، وتدمير البنى المدنية التحتية؟ وهو الأمر الذي أكدته الكولونيل الفرنسي فرانسوا ريجي لوجييه الذي يتولى مسؤولية توجيه المدفعية الفرنسية في التحالف اللاشعري ضد بلادي.

ورد ذلك في مقال نشرته دورية National Defense Review عندما قال قبل أيام قليلة فقط، وأقتبس: "لقد دمرنا بشكل هائل البنية الأساسية.. التحالف ركز على الحد من خسائره، وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد القتلى من المدنيين ومن مستويات الدمار". وتساءل هذا الكولونيل بالقول؟ "كم بلدة سورية ينبغي أن يحدث بها ما حدث في بلدة هجين كي ندرك أننا نسلك المسار الخطأ؟" وقال الكولونيل الفرنسي إن التحالف كان يمكنه القضاء على المقاتلين المتشددين بشكل أسرع وأكثر كفاءة بكثير من خلال إرسال ١٠٠٠ جندي فقط!

وختتم هذا الضابط الفرنسي حديثه متسائلاً: "لماذا لدينا جيش لا نجرو على استخدامه؟". وسأجيبيكم على هذا السؤال أيها السادة من خلال تذكيركم بما بشر به الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في هذا المجلس بالذات، حول حاجة التحالف الدولي إلى ٣٠ عاماً للقضاء على الإرهاب في سورية! تنبأ بأن القضاء على داعش والإرهاب في سورية بأنه يحتاج إلى ٣٠ عاماً!

إن كلام الرئيس أوباما يتناغم وكلام هذا الكولونيل الفرنسي لوجييه ليؤكد ما قلناه مرارا حول أن هدف هذا التحالف اللاشعري لم يكن يوماً مكافحة الإرهاب، وإنما الاستثمار فيه لاستهداف مقدرات الدولة السورية وإطالة أمد الحرب المفروضة عليها، وإغراق دول شعوب منطقتنا في فوضى الصراعات الوهمية.

وبمناسبة الحديث عن تسييس الوضع الإنساني في سورية، لا بد لي من الإشارة لما كنا قد أترناه عشرات المرّات لجهة اعتماد تقارير الأمم المتحدة على ما يسمى بـ "المصادر المفتوحة". وكنت قد أعلمتكم الشهر الماضي عن قيام أحد مراسلي صحيفة "دير شبيغل" الألمانية بفبركة الأخبار حول سورية على مدى سنوات، أخبار كاذبة لا لشيء إلا لشيطننة الحكومة السورية (انظر S/PV.8454). واليوم، أعلمكم بأن أحد العاملين في شبكة البي. بي. سي (هيئة الإذاعة البريطانية)، واسمه ريام دالاتي، أكد أن المشاهد التي قيل إنها صورت في مستشفى دوما في غوطة دمشق، عقب الهجوم الكيميائي المزعوم هناك، ليست إلا مسرحية مفبركة، الأمر الذي دفع البي. بي. سي للتبرؤ من نتائج تحقيق دالاتي وإيقاف هذا الإعلامي عن العمل. وأؤكد لكم جازماً أنه لو خلاص هذا التحقيق إلى تأكيد هذه الحادثة المزعومة، يعني استخدام السلاح الكيميائي في مستشفى دوما، لكانت الدول المعادية لسورية قد صادقت على روايته واعتمدتها كذريعة لشن عدوان ثلاثي آخر على بلادي خارج إطار الشرعية الدولية.

ثالثاً، قلنا قبل خمس سنوات إن دعم السوريين إنسانياً لا يمكن أن يتم بشكل صحيح وفعال إلا إذا تم وقف الإرهاب. وهذا القول لا يزال سارياً حتى يومنا هذا. فكيف يمكن لدول، بعضها أعضاء في هذا المجلس، الادعاء بأنها حريصة على الوضع الإنساني في سورية في الوقت الذي لا تزال تقدم فيه الدعم والحماية لما تبقى من المجموعات الإرهابية؟ وكيف يمكن لبعض الدول الغربية القول بأنها حريصة على مكافحة الإرهاب ومحاسبة مرتكبيه وإنشاء الآليات التي تعرفونها في الأمم المتحدة، (تكلم بالإنكليزية): IIM (الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١) (تكلم بالعربية): وإلى آخره، في الوقت الذي ترفض فيه وقف توظيف هذا الإرهاب

المناطة بهم، وفقاً لأحكام الميثاق وتنفيذاً لقرارات مجلس الأمن وليس وفقاً لأجنداتهم الخاصة وأهوائهم السياسية قصيرة النظر. لقد عبّر زميلي الممثل الدائم لبلجيكا، باسم حاملي القلم الإنساني، عن انشغاله العميق بمصير من أسماهم بـ "اللاجئين السوريين"، الذين حدد عددهم بـ ٢٥٠٠٠ ممن خرجوا من بلدة هجين السورية، السورية وليست في فلوريدا، إلى مخيم الهول السوري، مخيم الهول في سورية وليس في كاليفورنيا. وأضاف الزميل البلجيكي أنه حزين لوفاة ٦٠ طفلاً وبالغاً في رحلة الانتقال من هجين السورية إلى مخيم الهول السوري. أريد أن أذكر زميلي السفير البلجيكي بأن الكثير من هؤلاء الذين وصفهم باللاجئين السوريين ليسوا سوريين بل أوروبيين، وكثير منهم جاؤوا من بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا والسويد.

طبعاً، أنا هنا أتحدث عن آلاف الإرهابيين وآلاف المدنيين من عائلات هؤلاء الإرهابيين، يعني كلهم غير سوريين. ولم أسمع من زميلي ممثل بلجيكا أي دعوة من بلاده لبلادي للمشاركة في مؤتمر بروكسل ٣، هذا المؤتمر الثالث في بروكسل ولم يوجهوا لنا الدعوة لمؤتمري بروكسل ١ و ٢، علماً أنهم يدعون أنهم حاملو القلم الإنساني وحريصون على الوضع الإنساني في بلادي. وهذا يبرهن في حد ذاته على أن الدوافع الكامنة وراء عقد مؤتمرات بروكسل بنسخها الثلاث ليست دوافع إنسانية على الإطلاق، بل هي دوافع سياسية معادية للدولة السورية بامتياز، وذلك بهدف إطالة عمر الإرهاب والاستمرار في استخدام العامل الإنساني كمادة للابتزاز ولتعميق عدم الاستقرار في علاقات دول المنطقة ببعضها البعض.

ثم كيف يمكن لدول، بعضها أعضاء في هذا المجلس، الادعاء بأنها حريصة على الوضع الإنساني في سورية في الوقت الذي تمنع فيه عودة المهجرين السوريين إلى منازلهم وقراهم بعد أن تم تحريرها من الإرهابيين، وتضع العراقيل المصطنعة في وجه عودتهم وتربط العمل الإنساني والتنمية بشروط ميسّسة تتناقض ومبادئ العمل الإنساني؟

وكذلك إنهاء الوجود غير الشرعي للقوات الأمريكية والعصابات الإرهابية التي تدعمها.

لقد أشار زميلي، السفير الفرنسي، إلى أن الحكومة السورية قد وافقت على ٤٠ في المائة فقط من طلبات إرسال المساعدة. هذا الكلام غير صحيح بالمطلق لأن تقرير الأمين العام - يعني تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - الذي عرض عليكم والذي استند إليه زميلي ممثل فرنسا لم يشير إلى موافقات الحكومة السورية على كل - بدون استثناء - الطلبات التي تقدم بها برنامج الغذاء العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية غير الحكومية، كل في اختصاصه، سواء لنقل الغذاء أو المواد والسلع الإغاثية أو العناية الصحية الأولية وخدمات التلقيح. هذا النقص في المعلومات في تقرير الأمين العام يُساءلُ عليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كي لا يقع زميلي ممثل فرنسا في الخطأ الذي وقع به.

إن على مجلسكم الموقر هذا إعلاء قيم القانون الدولي ومبادئ الميثاق، والحيلولة دون استخدام مسألة المساعدات الإنسانية النبيلة كوسيلة لزعزعة استقرار الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية، وهو الأمر الذي نراه للأسف يتكرر اليوم بشكل فظ في جمهورية فنزويلا. وما كانت التجربة لتتكرر في فنزويلا لولا نجاح البعض في استثمار الموضوع الإنساني لابتزاز بعض الدول الأعضاء سياسياً كما جرى معنا في سورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

سياً وتفض استرداد رعاياها من الإرهابيين لتخليص السوريين من شرورهم؟ إن سياسات بعض الدول قد جعلت من الصكوك الدولية وقرارات المجلس الخاصة بمكافحة الإرهاب سلعة يتم الاتجار بها في بازار رخيص مماثل بازار داعش للنخاسة.

ختاماً، المطلوب اليوم العمل بشكل صادق مع الحكومة السورية وفقاً لأحكام القرار ١٨٢/٤٦، في ظل الاحترام التام لسيادتها. وقد شاهدنا قبل أيام ما يتيح التعاون بين الحكومة السورية وشريكها الإنساني، الهلال الأحمر العربي السوري، من جهة والأمم المتحدة من جهة ثانية، عندما يُستبعد العامل الخارجي المعرقل. إذ مكنتنا هذا التعاون من تحقيق إيصال ثان للمساعدات إلى مخيم الركبان الذي تحتله القوات الأمريكية - بالمناسبة، يبدو أنه يجب أن نذكركم كل خمس دقائق بأن مخيم الركبان تحتله القوات الأمريكية الغازية لجزء عزيز من أراضي بلادي - والذي ينتشر فيه الإرهابيون وتقدم المساعدات المنقذة للحياة وخدمات الرعاية الصحية والدعم لقاطني المخيم.

واستكمالاً لهذا الجهد، قامت الحكومة السورية، وبالتنسيق مع الجانب الروسي الصديق، بفتح ممرين إنسانيين لتوفير الخروج الآمن والطوعي للمدنيين المحتجزين من قبل القوات الأمريكية والمجموعات الإرهابية التابعة لها الذين يسمون أنفسهم صقور الصحراء. تنظيم إرهابي يسمي نفسه صقور الصحراء هجم على مدينة السويداء قبل أشهر وقتل ٣٢٧ مدنياً عند الفجر وسبى ٣٢ امرأة، ثم عادوا إلى نفس المنطقة التي يتواجدون فيها تحت الحماية الأمريكية. ونتطلع لدعم الجهود السورية والروسية بما يكفل إنهاء معاناة قاطني المخيم الذين يرغب غالبيتهم في العودة إلى مناطق سيطرة الدولة، كما قالت السيدة غيلاني، وذلك وفقاً لدراسة استقصائية قامت بها الأمم المتحدة مؤخراً،